

السياسة النقدية للبنك المركزي  
العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو  
الاقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح قاسم

البنك المركزي العراقي  
بغداد - تموز 2008

## 1- مدخل في اتجاهات السياسة النقدية :

### أ- الاستقرار النقدي : المشكلة والمتطلبات

لا يخفى ان التضخم الجامح الذي عاشته البلاد منذ مطلع عقد التسعينيات الماضية وبمتوسطات نمو سنوية في المستوى العام للأسعار زادت على 50% حيث بلغ التضخم مداه السنوي مرة ثانية في شهر آب من العام 2006 اذ قارب معدل نموه نحو 77% . وان هذا الاتجاه الجديد في تصاعد الظاهرة التضخمية قد جاء بفعل عاملين اساسيين :

اولهما- اختناقات العرض في القطاع الحقيقي ( صدمة العرض) التي تركزت اساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية والتسويقية الاخرى .

ثانيهما- التأثير الكبير للطلب الكلي او الانفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد ، الذي جاء انعكاساً لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية ، اذ تزايدت فقرة الرواتب والاجور والمدفوعات التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من 35% في العام 2004 الى قرابة 60% في الموازنات السنوية للاعوام 2005 – 2008 مما يعني ان ضغوط الطلب الكلي قد اسهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الانفاق بشكل عام والانفاق الحكومي الاستهلاكي بشكل خاص ( امام قصور قطاعات انتاجية واسعة لاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي كما تعكسه مستويات البطالة المرتفعة التي قاربت بمختلف اشكالها حوالي 50% من اجمالي قوة العمل ) . اذ اسهمت حالة الاختلال الاقتصادي وضياع فرص الاستقرار الى جعل السياسة النقدية امام مسؤولياتها المباشرة في تحقيق اهدافها الرئيسية في خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة الدينار العراقي استناداً الى المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 .

ان اعادة الاستقرار الى السوق النقدية (عرض النقد والطلب عليه) قد عُد المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم اذ ان توفير فرص الاستقرار لدالة الطلب النقدي وانخفاض سرعة تداول النقود وعُد الدينار العراقي الموجود النقدي الرئيس الاكثر جاذبية للقيام بوظائف النقود وان هذا التوجه لم يقل اهمية عن وسائل السيطرة على مناسيب السيولة النقدية على وفق الادوات النقدية المتاحة . اذ ان استمرار ظاهرة تحوط الافراد بالعملة الاجنبية وعدها خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية ثرواتهم او لتلافي كلف المعاملات كلها عوامل تفرض صفة اللااستقرار على دالة الطلب على الدينار ، اذ اصبح هذا الطلب يخضع الى توازن الحافطة بين مختلف عوائد الموجودات المحتفظ بها والتي تعبر عن السلوك الفردي . وهذا يعني ان فروقات سعر الفائدة والتوقعات التضخمية والتوقعات حول تغيرات سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار جميعها تصب نحو ظاهرة (الدولة) وتوليد المفاضلة بين الاحتفاظ بالدينار او بالدولار . لذا فان تقلب الطلب النقدي واتساع حالة اللااستقرار فيه بات من الاهمية في توليد ظاهرة التوقعات التضخمية وتفاقمها مما يعني استمرار ضعف الاستقرار في ذلك الطلب النقدي مما يزيد من ضغوط الكتلة النقدية الفائضة على ارتفاع المستوى العام للاسعار . وهو الامر الذي انعكس سلبا بصورة (دولة) متزايدة او طلب سلعي فائض غير ملائم لحركة النمو الاقتصادي .

وازاء تعثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها في اخذ دورها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي اسهم في توليد الضغوط التضخمية الاضافية لقطاع العرض وضعف استقرار السوق السلعية ، فان السياسة النقدية باتت مطالبة قبل غيرها بالتصدي للظواهر المخلة لاستقرار الاقتصاد الكلي ، معتمدة على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية عدت متشددة لمجابهة الظاهرة التضخمية المتصاعدة ، اذ ارتكزت تلك الحزمة منذ اواخر العام 2006 على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف .

ان اعتماد السياسة النقدية مثبتاً اسماً nominal anchor لاحتواء توقعات الجمهور التضخمية اي تثبيت تلك التوقعات عبر اداة سعر الصرف وعد ذلك هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار من خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي ( بجعل سعر الصرف الاسمي للدينار يماثل سعره الحقيقي ) قد تطلب توافر اشارة قوية تطلقها السياسة النقدية تتمثل باعتماد سعر فائدة اسمي يجعل من سعر الفائدة الحقيقي (السالب) عند مستواه الموجب بغية تحقيق اتجاهين مطلوبين في توليد الاستقرار ومكافحة الانشطة التضخمية وهما :

**الاتجاه الاول :** حيث تمثل اشارة الفائدة الاسمية ذات التأثير الموجب على الفائدة الحقيقية بمثابة نطاق حماية قوية للمثبت الاسمي المشار اليه انفاً لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتحديد تلك التوقعات وتوليد ميل نحو الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف ، فضلاً عن توفير اموال قابلة للاقراض ذات قيمة وعائد مشجع للاستقرار المالي ولا يحمل السوق النقدية والميزانيات العمومية عنصري المنحة او الدعم في مكونات الفائدة المصرفية وهو امر لا تسوغه مبادئ السوق المالية وقواعد العمل فيها ، وان ظاهرة دعم اسعار الفائدة تعد من صلب مبادئ الموازنة العامة للدولة لتنشيط فرص الاستثمار واولوياته عبر استهداف التنمية وتعظيم معدلات النمو .

**الاتجاه الثاني :** تضيق نطاق (الدولة) بشكل مستمر وعدها سبباً للتضخم الجامح واستمرار التوقعات التضخمية ونتاج لهما في الوقت نفسه .

لذا فان استمرار البنك المركزي العراقي باعتماد سياسته النقدية (القائمة على تكامل اشارتي الفائدة وسعر الصرف) قد استندت على مؤشر للتضخم يمثل مرتكزاً اساسياً في التصدي للتضخم والتوقعات التضخمية هو ما يسمى بمؤشر التضخم الاساس - core inflation ( الذي يتمثل بالرقم القياسي لاسعار المستهلك مطروحاً منه فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات ) ويعبر في الوقت نفسه عن ضغوط الطلب او الانفاق الكلي الذي يقع ضمن اهتمامات واطر عمل السياسة النقدية ، وان هذا المؤشر هو من اكثر المؤشرات تأثراً بالتوقعات التضخمية . وعلى هذا الاساس عدت السياسة النقدية الحديثة بانها فن ادارة التوقعات .

ان فاعلية السياسة النقدية في خفض التضخم الاساس من مستوى نمو سنوي بلغ 32% كما كان عليه الحال في شهر كانون الثاني 2007 الى مستوى سنوي بلغ 12.4% في شهر حزيران 2008 ، قد اكد وبوضوح دور اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن ميكانيكيات الانتقال النقدي واهميتها في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى ثبات توقعات الجمهور التضخمية وصد هجمات المضاربين الطارئة في سوق الصرف وتحديد التوقعات التضخمية وابعادها عن المفاجآت السعريية غير المرغوبة حتى وان كانت لمصلحة الدينار العراقي احياناً . وعلى هذا الاساس ان اشارة سعر الفائدة باتت حائلاً امام نمو واستفحال ظاهرة الدولة التي

استشرت في الحياة الاقتصادية العراقية وتنامت على مدى العقود الثلاثة الاخيرة لتشكل مركز الاضطراب في النظام المالي العراقي واضعاف استقراره وبهذا اخذت السوق النقدية مساراتها الواضحة والصريحة لاستعادة توازاناتها عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي . فعلى الرغم من ارتفاع الاصدار النقدي ونموه بنسبة 28% بين شهري آذار 2007 و آذار 2008 فان التضخم الاساس قد انخفض بنسبة 52% خلال المدة نفسها ، مما يؤكد قدرة السوق النقدية على استعادة توازاناتها في نطاق مسؤولية السياسة النقدية ودور ادواتها المؤثر فيها .

ان تأثير نشاط التمويل المصرفي في انعاش وتطور الاستثمار الخاص لا ينفي اعتماد اسعار فائدة اسمية تجعل من سعر الفائدة الحقيقي ( وهو معدل الفائدة الاسمي الذي يجري تقييسه بالتضخم ) ، في مستوى موجب وبخلاف ذلك يعني ان اقراضاً واقتراضاً سيتم بعوائد سالبة لمصلحة الاطراف المقترضة على حساب المدخرين الذين جلهم من متوسطي الدخل وهو امر يضعف من الوساطة المالية ويسبب الى ظاهرة الاستقرار وتدفق الموارد الى السوق النقدية . كما ان الاقراض الرخيص على الرغم من كونه لايشجع الادخار فأنه يؤدي في الوقت نفسه الى توسيع فرص المضاربة وتحقيق الربح السريع ، اذ ان الحصول على قروض سهلة في اجواء التضخم الشديدة لاتشق طريقها سوى الى قطاع المضاربة وجني العوائد السهلة واغراق السوق بسيولة متاحة سهلة المنال سريعة المردود لاتخدم النمو الحقيقي وادامته وتشجع على التضخم واستمرار التوقعات التضخمية في الوقت نفسه . اذ ما زال يلحظ ان معدلات النمو في القطاعات الحقيقية لاتتجاوز معدلات نمو سكان البلاد في احسن الاحوال منذ سنوات طويلة وحتى الوقت الحاضر ، ذلك بسبب تشتت الموارد الحقيقية بعيداً عن اهدافها الاستثمارية واستشراء التضخم واستخدامها خلافاً لمصلحة النشاط الاقتصادي الحقيقي وديمومته . موضحين ان الموازنة العامة للدولة هي مركز الثروة في العراق الذي يستحوذ على نسبة 80% من الناتج المحلي الاجمالي وان نشاط التنمية الاجمالي للبلاد يعتمد بثقله على كفاءة المنهج الاستثماري للدولة وحسن ادائه وان النشاط الخاص بدوره يتمحور حول الموازنة العامة واهدافها في التنمية والنمو وان التمويل المصرفي ما زال يعد مسألة ثانوية قياساً بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الاقتصادي والنهوض به .

وعلى الرغم من قيام البنك المركزي العراقي بخفض معدل الفائدة المعتمد لديه (معدل فائدة السياسة النقدية) من 20% سنوياً ليصبح 16% سنوياً حالياً فإنه لم يبتعد عن ضمان فائدة حقيقية موجبة في تعاملات السوق النقدية . وان حذراً شديداً ما زال يساور السياسة النقدية مغبة ان تقود الضغوط الانفاقية واتجاهاتها الواسعة في موازنة العام 2008 وربما في موازنة العام 2009 الى اتجاهات تضخمية جامحة ناجمة عن ضغوط الطلب لتعمل على نحو مضاد مع اهداف النمو والتنمية الحقيقية لاسيما في ارباك السوق وآلياتها في تخصيص الموارد الاستثمارية بصورة صحيحة ، وما زال البنك المركزي يرى بانه ما لم يظهر الاقتصاد الحقيقي تغيرات هيكلية واضحة المعالم في رفع معدلات النمو بصورة حقيقية تتناسب مع نسب التقدم في الاستقرار الفعلي وميلان اتجاه التضخم نحو الانخفاض ، فإنه لا مناص من استمرار السياسة النقدية بصورتها المقيدة مع قدر من التكيف كلما سمح الحال بذلك ولفترة كافية من الزمن تتناسب مع مؤشرات استقرار جديدة يشهدها الاقتصاد الكلي ولاسيما في درجة نمو نشاط قطاعاته المادية او الحقيقية .

لذا ، فان اي خفض في مستويات الفائدة ومعدلاتها تعتمد على السياسة النقدية سيتوقف بدون شك على تطور اتجاهات التضخم خلال الاشهر المقبلة وهي مسألة ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي كما نوهنا آنفاً .

وإذا ما وجد البنك المركزي الفرصة لخفض اسعار الفائدة او معدلاتها فإنه سيعمل عليها من دون الاخلال باسس ومبادئ الاستقرار الاقتصادي التي تعتمد على السياسة النقدية في تنفيذ اهدافها بخفض التضخم .

#### ب- ادارة الادوات النقدية :

عُد خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للاسعار الهدف الرئيس الذي سعت السياسة النقدية المتشددة للبنك المركزي العراقي الى اعتماده منذ الفصل الاخير من العام 2006 ، ذلك بالتركيز على اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لتثبيت التوقعات التضخمية للجمهور وخفض التضخم ( من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي ) لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق اهداف التنمية.

واستناداً الى الوسائل العديدة التي اعتمدها السياسة النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية ومصادر النمو النقدي بما في ذلك ادارة الاحتياطات الفائضة لدى المصارف ( عبر وسائل الاستثمار المختلفة لدى البنك المركزي العراقي - حسابات الایداع في التسهيلات القائمة

**Deposit Standing Facilities** او حوالات سندات البنك المركزي والخزانة ) اضافة الى استخدام المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية على وفق اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة المشار اليهما انفاً ، فقد استطاعت السياسة النقدية، وقدر تعلق الامر بالظاهرة التضخمية، من خفض التضخم الاساس من اعلى مستوى سجله في نهاية العام 2006 البالغ قرابة 34% ليصل الى حوالي 10% سنوياً في شهر كانون الثاني 2008، حيث استقر عند مستوى 4, 12% سنوياً في شهر حزيران الماضي، آخذين بالاعتبار الصدمة الخارجية التي تعرض اليها الاقتصاد جراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، مما يعني ان التضخم الذي هبط حالياً الى اكثر من نصف مستواه سابقاً "، يؤكد نجاح السياسة النقدية في تحقيق اهدافها عبر اختيار مثبتاتها الاسمية المناسبة وفي مقدمتها اشارة سعر الصرف، حيث ساعد تحسن سعر صرف الدينار العراقي بواقع 20% خلال الاشهر الثمانية عشر الماضية في حصول مثل هذا التطور الايجابي الذي ادى الى هبوط ميلان المستوى العام للاسعار، اضافة الى القدرة العالية في ضبط مناسيب السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي عبر اشارة سعر الفائدة .

وفي اطار تقييمه لاشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة ومدى فاعليتها في تحقيق اهداف البنك المركزي ، تمت ملاحظة ما يأتي :

- ثمة تأثير ملموس وربما مباشر، لأشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الاسعار، لكون السلع القابلة للتجارة **tradable goods** تشكل حوالي 81% من مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك **CPI** ( مؤشر التضخم العام ) مما يعني ان تأثيرا " اكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كثير من أسعار الأستيرادات أو استقرارها او التصدي لارتفاعها ..... الخ سواء للسلع النهائية او السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية والتي تتراوح مساهماتها في النشاطات الانتاجية للقطاع الحقيقي كمدخلات مستوردة بين 30% - 60% من اجمالي المدخلات وعبر مختلف النشاطات الانتاجية .

وان مايدعم أهمية الاستمرار في استخدام هذه الاداة ( اداة سعر الصرف ) للتصدي للتضخم والتضخم المستورد، هو تحسن شروط التبادل التجاري للعراق مع العالم، معبراً عنها بأهمية الصادرات النفطية .

ان السوق المالية وحسب الظروف الامنية السابقة التي تعرضت اليها البلاد (حيث تتعاضم المخاطر الائتمانية والمخاطر الاخرى ) لم تشجع المصارف على توفير الحد المقبول من الائتمان لتنشيط الاقتصاد ومكافحة الركود الاقتصادي ولاسيما في النشاط الخاص بل على العكس فقد استمالت المصارف **Lean** على السياسة النقدية بنسب بلغت لدى البعض منها 100% من احتياطاتها الفائضة للاستثمار في ادوات البنك المركزي لتحقيق ارباح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادي الذي تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب حتى في حدوده الدنيا اللازمة كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائضها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي قبل رفع متطلبات الاحتياطي الالزامي الى نسبة 75% من اجمالي الودائع الحكومية. موضحين انه على الرغم من ذلك فان ودائع الحكومة المركزية قد بلغت حتى نيسان 2008 حوالي 16 ترليون دينار من اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ 29 ترليون دينار . لقد جاء تراكم الودائع الحكومية بمثل هذه النسبة المرتفعة البالغة 55% من اجمالي الودائع المصرفية ، لتؤشر حالة ركود وتدني في استخدام تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وابواب الصرف المحددة فيها وهي تعكس في الوقت نفسه انخفاصاً ملموساً في نسب التنفيذ والانجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الاستثمارية .ولما كانت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، قد اعتمدت استراتيجية واضحة في مواجهة التضخم والتصدي لمشكلات استمراره ، وهو الامر الذي عجزت السياسات الحكومية المختلفة في معالجته ، فقد وجدت المصارف الحكومية في ادوات السياسة النقدية المتاحة ، ملجأ سهلاً لاستثمار ذلك التراكم الواسع للودائع الحكومية لديها في شراء الحوالات والسندات ، واطهار تزايد اعتمادها على الايرادات التي باتت تحققها من عمليات الايداع لدى البنك المركزي ، لتكن بديلاً عن توسيع نطاق وساطتها المالية صوب السوق وتقوية مناخ القطاع المالي في اقرض الجمهور والاقتراض منه . اذ وصلت مدفوعات الفائدة الى المصارف الحكومية جراء استثمارها للاموال الحكومية وبأدوات البنك المركزي مبالغ كبيرة ، تحققت عبر ايداع السيولة الحكومية المعطلة والمخصصة اساساً للصرف على ابواب الموازنة العامة وفصولها المختلفة . لما تقدم ، وبغية ان لا تشكل الودائع الحكومية ، عبئاً على عمليات السوق النقدية في مواجهة السيولة وحاجزاً امام تحقيق الاستقرار المطلوب في المستوى العام للأسعار ، ولكون الودائع الحكومية هي اموال عامة معدة للصرف في نطاق تحقيق اهداف الموازنة العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وان تراكمها قد جاء من خارج عمليات السوق النقدية ، لذا فقد كان قرار البنك المركزي العراقي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني على تلك الودائع



الحكومية هو لعزل تأثيراتها الجانبية على الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية في تصديها للظاهرة التضخمية من خلال ضبط مناسيب السيولة .

ومن ثم منح مساحة كافية لأستهداف الناتج المحلي **Output targeting** على ان يتم اعطاء وزنا" ملموسا" لاشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية والتضخم نفسه فضلا" عن الاعتماد على اشارة سعر الفائدة التي اتضح ان نتائجها مهمة في مكافحة التضخم، وارتفاع ايجابياتها في احلال الاستقرار وخفض التضخم وعبر ميكانيكية الانتقال النقدي.

في ضوء ماتقدم واستنادا الى الحقائق المذكورة انفاً ، فإن اهمية الضبط المتكرر من جانب السياسة النقدية لحدود التوسع المفرط في نمو مستوى الائتمان النقدي وتجنب تأثير التوسع غير الضروري لسحب السيولة بأسرع مما يجب وانفلاتها في ظل مناخات تضخمية مستعصية فإن مثل هذا الامر على الرغم من انه لايساعد على النمو الحقيقي فإنه يقود لا محال الى تعظيم فرص المضاربة والربح السريع خارج النشاط الانتاجي وعلى نحو مضاد تماما لمتطلبات تحقيق هدف النمو المستدام مع هدف الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم وهي المهام التي تقع على عاتق السياستين المالية والنقدية وحسب اولويات كل منهما في بلوغ اهدافها المذكورة انفاً . لذا ، قد يعيد البنك المركزي النظر في ادارته لادواته والمعبر عنها بالاحتياطات المصرفية الفائضة ( سواء في حسابات الايداع في التسهيلات القائمة ، او في مختلف حوالاته وسنداته) لتحقيق ماياتي :

أ- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج **Output targeting** لازالة بعض مظاهر الركود الاقتصادي في النشاط الخاص.

ب - الاستثمار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر ركيزة سعر الصرف اي استهداف التضخم **Inflation Targeting** مع ملاحظة اهمية الاحتفاظ باشارة سعر الفائدة في التصدي للتوقعات التضخمية وخفض سرعة تداول النقود وضغوط الانفاق غير المبرر والمرتبطة باختلال سلوك الطلب النقدي للجمهور واثاره في تجذير التضخم. لذا فان جعل الهدفين ( استهداف التضخم واستهداف النمو في الناتج ) يسيران معا" للتعبير عن مرحلة جديدة في السياسة الاقتصادية للعراق. اذ سيوفر استهداف التضخم فرص إستقرار قوية لتعظيم النمو الاقتصادي، في حين سيوفر استهداف النمو فرص قوية للاستقرار المستدام مما يقتضي تنسيقا"

واسعا" وقويا" بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق إطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين للبلاد .

## 2- مسار التمويل والتنمية

نود ان نبين بشأن الموضوع في اعلاه بأهمية تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق واخفاقاتها منذ اكثر من ثلاثة عقود والتي باتت ترتعن في الوقت الحاضر الى زاوية ضيقة جدا لاتتمثل سوى النظر الى الهيكل التمويلي للقطاع المصرفي العراقي وقدراته الائتمانية في تمويل النشاط الخاص من خلال ما تؤديه اشارة سعر الفائدة من دور بهذا الخصوص ، والابتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية في العراق و الاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد ، ما يقتضي ايضاح ما يأتي :

- لقد تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة الى فشل مباشر في نهوض أبنية التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة والماضية والى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي بمستوى بلغ في العام 2007 حوالي (سالب 2%) وعلى الرغم من توقع ارتفاع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي في العام 2008 الى 3% الا انه في الاحوال كافة سيكون مماثلا لمعدل نمو سكان البلاد تقريبا مما لا يضيف الى الازدهار الاقتصادي شيئا يعتد به .

- ان ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تتعايش على الايرادات النفطية وان التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد الذي يزيد حالياً على 3000 دولار سنوياً (بعد ان تدنى الى 370 دولار في عقد التسعينيات الماضي) يأتي بفعل تعاضم عوائد القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى اكثر من 70% في ظل ازدهار السوق النفطية عبر وضعها الراهن .

واذا ماتمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي الذي تراوح بين 40% الى 60% كتنفيذ مالي والى نسب متدنية جدا كتنفيذ مادي ، فيمكن التوصل الى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب و تدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ومستوى الانجاز والتنفيذ فيه ، في وقت مازال النشاط الاستثماري لقطاعات الدولة الاقتصادية كما ذكرنا آنفاً يهيمن

على 85% من اجمالي الاستثمارات الكلية ، فضلاً عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في البلاد كافة .

- ان المضي في اصلاح تحرير سعر الفائدة مع هدف البنك المركزي العراقي في اصلاح قدرة ادارة الاقتصاد الكلي واصلاح وتنمية المؤسسات المالية والسوق المالية بغية حماية استقرار النظام المالي للبلاد وتوفير فرص الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر مكافحة النشاطات التضخمية واتجاهاتها والتصدي لنشاطات المضاربة بصورها المختلفة ، فأن معدلات النمو في الاقتراض المصرفي لم تتقاطع مع ظاهرة تحرير القطاع المالي وممارسة السياسة النقدية الضابطة لمناسيب السيولة والتصدي للظاهرة التضخمية الجامحة في البلاد . وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح الى النشاط الخاص من 396.4 مليار دينار في العام 2003 عندما كانت الفائدة السنوية السائدة للبنك المركزي 6% ليبلغ حوالي 2.8 تريليون دينار في مطلع نيسان 2008 في ظل فائدة سنوية بلغت 17% حينذاك قبل تخفيضها الى 16% حالياً . واذا ما أخذنا بالاعتبار ان نسبة تغطية الائتمان النقدي الممنوح الى النشاط الخاص في العام 2006 (على سبيل المثال) نجدها قد فاقت 7 اضعاف احتياجات مساهمة القطاع الخاص في الانفاق الاستثماري الكلي في العراق على الرغم من ان الفائدة السنوية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي كانت بمعدل 16% في ذلك الوقت. كما لوحظ ان الائتمان المصرفي الممنوح الى النشاط الخاص الذي بلغ في العام 2006 حوالي 1.88 تريليون دينار لم يؤد الى مساهمة للنشاط الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت بالاسعار الجارية في العام نفسه بما لا يتعدى 270 مليار دينار في افضل الاحوال وهي اقل من 15% من مقدار الائتمان والتمويل المصرفي الذي منح للقطاع الخاص في ذلك العام . ان هذا المؤشر يوضح بشكل جلي وبارز حجم التناقض بين ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الى النشاط الخاص ، وبين انخفاض مساهمة النشاط الخاص في التكوين الرأسمالي للبلاد .

### -3 الواقع المصرفي في العراق

#### أ - المصارف الحكومية والخاصة

اذا كان النظام المصرفي الرصين هو الذي يعكس قدرة وملاءة عالية تظهر على شكل ما يسمى بالثروة الصافية الموجبة اي مقدار الفرق بين الموجودات والمطلوبات باستبعاد رأس المال والتحوطات، فأن مثل هذه الرصانة المصرفية ستعتمد في الاحوال كافة على درجة ربحية تلك المصارف وكفاءتها وقدرة رؤوس اموالها في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية، مثل تحرير

القطاع المالي والتغير في مسار السياسة النقدية وتطور القطاع المالي وتطور مناخ الاستثمار... الخ.

الا ان ثمة تناقض وحراك اخذ يضع السياسة النقدية امام مهمة مباشرة وغير مباشرة في تطوير وتقوية نشاطات الوساطة المالية وتقوية وبناء البنية التحتية المصرفية، فمهام استقرار وتطوير السوق المالية لا تقل اهمية عن مهام السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وتوفير فرص الاستقرار الكلي كحاضنة للنمو وتعجيل الازدهار الاقتصادي.

ان مثل هذا الموضوع يضع تناقضات القطاع المالي امام تأثير وقوة السياسة النقدية للنهوض بالقطاع المالي واستقراره وتعميقه اخذين بالاعتبار ما يأتي:

- ان مجموع الودائع الاهلية لدى الجهاز المصرفي ما زالت تشكل نسبة لا تتعدى ( 5 - 8%) من الناتج المحلي الاجمالي للعراق ، مما يعني ان العمق المالي المنشود ما زال في بدايته البسيطة لبناء قطاع مالي قوي ومتين.

- و يلحظ كذلك ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما زالت لا تتعدى نسبة ( 3%) (علما ان نسبة قدرها (5%) وعلى وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة في النشاط الاقتصادي تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام)، لذا فان السياسة النقدية ما زالت امام تحد خطير لتقوية الائتمان على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالي من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الانتاجية بعوائد مجزية مع اقل المخاطر الممكنة اضافة الى ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة كالتنويع وانظمة مدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ عمل وتطور النظام المالي .

- كما يلحظ ان رؤوس اموال الجهاز المصرفي البالغة (1.2) ترليون دينار قبل تعديل رؤوس اموال مصرفي الرافدين والرشيد خلال عام 2008 يعود معظمها وبنسبة (86%) الى القطاع المصرفي الاهلي وموزعة الى نسبة (66.06%) للمصارف التجارية الاهلية و نسبة (15.12%) للمصارف الاسلامية و نسبة (4.81%) لفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، الا ان مساهمتها في الائتمان الممنوح لا تتعدى (24%)، في حين ان المصارف

الحكومية ما زالت مسؤولة عن منح (76%) من الائتمان الممنوح، مما يعني ان المصارف الاهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس اموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية اضعاف رؤوس اموالها.

- يفترض ان تكون رؤوس اموال المصارف الحكومية قد اصبحت الان بحدود (50%) من مجموع رؤوس اموال الجهاز المصرفي بعد زيادة رؤوس اموال المصرفين الحكوميين (الرافدين ، الرشيد ) الى ( 500 ، 400 ) مليار دينار على التوالي، اذ اصبحت نسبة رؤوس اموال المصارف الاهلية هذه المرة (50%) من اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي بدلا من (86%) ، وان اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي هي الان (2) ترليون دينار ولكنها لا زالت دون (2%) من الناتج المحلي الاجمالي للعراق مما يعني ان جهاز التمويل المصرفي ما زال متواضعا في هيكلته.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية الى دون النسبة المعتمدة البالغة (12%) قبل تعديل رؤوس اموالها، وارتفاعها لدى المصارف الاهلية، فإن المصارف الحكومية تعد في منحها الائتمان على وفق النسبة العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازة منغمسة في المخاطر المعنوية **Moral Hazard** والتعرض اليها.

كما انعكس التحفظ العالي الذي تتخذه المصارف الاهلية في منح الائتمان على ارتفاع معدلات سيولتها التي بلغ متوسطها قرابة (81%) ويزيد على النسبة المعيارية البالغة (30%) اي بنسبة تزيد على مرتين بكثير. في حين بلغ متوسط الانتشار بين الفائزة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان الممنوح لدى النشاط المصرفي الاهلي بما تتراوح بين ( 6- 8 ) نقاط مما يعكس هو الاخر ضعفا صارخا في عمليات الوساطة المالية ومؤشرا على ضعف صلابة الجهاز المصرفي وخاصة المصارف الاهلية . في حين ان الكثافة المصرفية العراقية ما زالت منخفضة ولا تتعدى (0.2%) اي بواقع 45 الف نسمة لكل فرع مصرف.

- وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية طوال السنوات الماضية وتدني الملاءة المصرفية ، الا ان قناعة الجمهور ترى بأنها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي ) وان احتمال تعرضها للافلاس الفعلي هو من المستحيلات في العرف العراقي. مما جعلها تنفرد بأجمالي الودائع الكلية بنسبة (77.4%) في حين ما زالت المصارف الاهلية لا تحظى الا على نسبة تقارب (22.6%) من

اجمالي الودائع. وعلى الرغم من ان الودائع الحكومية التي تشكل اكبر ودائع الجهاز المصرفي ، الا ان ودائع القطاع الخاص والاهليين عموما ما زالت تودع لدى المصارف الحكومية بنسبة (61.4%) من مجموع تلك الودائع الخاصة.

## ب- هيكلية المصارف الحكومية

تنفيذاً لأحكام الفقرة (25) من مذكرة التفاهم والفقرة (7) من خطة العمل الملحقة بها قام هذا البنك بمفاتيحة دائرة الدين العام في وزارة المالية لاعداد كشف اولي بالديون الأجنبية الموروثة المترتبة بذمة مصرف الرافدين والبالغة بحدود (27ر1) مليار دولار و(1ر2) مليار على مصرف الرشيد ، وقد قام المصرفان باعداد كشف بالحسابات الموروثة تضمنت اسماء هذه الحسابات ، ومبالغها ، ومبررات شمولها باعادة الهيكلة ، ومبالغ التخفيضات الجارية عليها في ضوء صافي تخفيضات الديون المترتبة بذمة العراق ، ويعمل المصرفان لتوفير المستندات والوثائق الرسمية الخاصة بهذه الديون لغرض شطبها من ميزانية المصرفين وادراجها ضمن الدين العام العراقي الذي تتولى مسؤولية متابعته دائرة الدين العام في وزارة المالية .

كما يعمل مصرفي الرافدين والرشيد على تنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية الصادرة بجلستها الخامسة المنعقدة بتاريخ 2008/3/26 بزيادة اسمال مصرف الرافدين الى (500) مليار دينار و (400) مليار لمصرف الرشيد .

- بهدف تطوير العمل في مصرفي الرافدين والرشيد ، فقد قام مصرف الرافدين بابرام عقد مع شركة دولية لتنفيذ النظام المصرفي الشامل الذي سيربط فروع المصرف داخل وخارج العراق بشبكة اتصالات موحدة ، مع برمجة كافة اعماله لاختزال الروتين وتطوير العمل ، وتقليص الاجراءات وينفذ هذا المشروع خلال فترة عامين .

كما يقوم مصرف الرشيد حالياً بدراسة العروض المقدمة له لتنفيذ النظام المصرفي الشامل الخاص به لاختيار العرض الأفضل وتنفيذه باقصر فترة زمنية ممكنة .

- يتم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي العراقي والجهاز المصرفي استناداً لاحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 حيث تخضع هذه المصارف لاشرافه ورقابته ابتداءً من منح الرخصة او الاجازة وانتهاءً بتصفية المصرف المتعثر في اداءه وفقاً للسياقات القانونية الواردة في احكام هذين القانونين .

- تتطلب عملية إعادة هيكلة المصارف الحكومية إعادة النظر بعدد العاملين والمهارات الفنية المصرفية المطلوب توفرها لديهم لتطبيق الخطة التشغيلية الجديدة للمصرف . لذلك تعمل هذه المصارف لوضع وتنفيذ خططها الخاصة بتدريب منتسبيها واكسابهم المهارات المصرفية المطلوبة بما فيها الخدمات المصرفية الدولية ومنها فتح الاعتمادات المستندية حيث تمت الاستفادة من الدورات التي يقيمها المصرف العراقي للتجارة للاطلاع على التجارب الدولية لتنفيذ الاعتمادات المستندية وفق التعليمات الجديدة الصادرة عن غرفة تجارة باريس .

### ج- التنمية والنشاط التمويلي للمصارف الاختصاصية / رؤية مستقبلية

تؤشر اوضاع العراق الانمائية ، ان الولوج في انماط مجتزأة للاستثمار لاتقوي نتائج النمو مالم تُعتمد دفعة قوية **big push** للتنمية تمثل الحد الأدنى من كمية الاستثمار لاتقل نسبتها عن 15- 20 % من الناتج المحلي الاجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام ، وهو امر يسهل تحقيقه في اقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالاقتصاد العراقي ، مبتعدين قليلا عن ميكانيكيات الاسعار والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في ادواته ومؤسساته ، ليتمكن البرنامج الاقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الامثل ويبعد البلاد عن شبح الركود المستمر والذي تؤشره المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي غير النفطي الذي لم يغادر في معدلاته مستوى مماثل لمعدلات نمو سكان العراق منذ اكثر من عقدين ونيف من الزمن .

ان ضمان روافع مالية مهمة للنشاط الاستثماري الخاص ، يتعاضد فيها عنصر المنحة **Grant Element** وهو امر ينبغي ان لايفصل في الاحوال كافة عن متطلبات تحقيق الدفعة القوية في النمو المستدام والتي تستند على مبدأ اللاتجزئية **indivisibility** الذي يُعد مبدءاً اساسياً في تقرير مقومات النمو الذاتي المستدام بما توفره من اطار ايجابي لنطاق الاقتصاديات الخارجية **External Economies** الذي يقود الى تعظيم عوائد الانتاج في النشاطات الانتاجية المباشرة لتساير النمو الذاتي المستدام في البلاد ، مقترحين بهذا الشأن ماياتي :

### النشاط التنظيمي

ان الرافعة المالية التي تكفل نجاح مشاريع النشاط الخاص ومبادراته والتي يُعد وجودها مبدءاً مهماً من مبادئ اللاتجزئية ، ينبغي لها ان تتزامن مع اسس ومتطلبات هيكلة بعض الواجه المهمة للنشاط الحقيقي الخاص وباتجاهين :

الاول : اعادة تحديث المناطق والمجمعات الصناعية القائمة حالياً التي يمتلكها القطاع الخاص عن طريق توفير تكنولوجيا واساليب عمل و انتاج وتسويق تغادر العصر التكنولوجي الماضي ، مع انشاء ( 5 – 7 ) مجمعات صناعية جديدة في عموم البلاد موجهة لتوليد قدر عال من الترابطات الامامية والخلفية فيما بينها وبين فروع النشاط الاقتصادي القائم ، وهو امر يلبي مبدأ من مبادئ اللاتجزئية المتمثل بتحقيق طلب مستمر على الانتاج الصناعي المحلي سواء لاغراض احلال الاستيرادات او للتصدير .

الثاني: ويتمثل بجانب العرض ضمن مبادئ اللاتجزئية ويتمثل بتوافر قدر مهم من رأس المال الاجتماعي **supply of social overhead capital** او البنية التحتية تهيأ للمناطق الصناعية موضوع البحث والتي يعد وجودها مكماً ملزماً من مكملات النمو الذاتي المستدام لاغراض برنامج الدفعة القوية . اذ لوحظ في العالم اليوم ، ان نمواً قدره 1% في البنية التحتية يؤدي لامحال الى نمو يساوي 1% او اكثر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، فضلاً عن اسهامه في خفض معامل رأس المال للنشاطات الانتاجية المباشرة .

وعلى صعيد النشاط الزراعي الخاص فلا بد من اعتماد مناطق استراتيجية زراعية تضمن امن الحبوب في العراق باقتراح انشاء (7) مناطق زراعية بواقع (1) مليون دونم لكل منطقة بمقدورها توفير (1) مليون طن حبوب ضمن كل رقعة زراعية من الرقع السبع في اطار زراعة حديثة كثيفة يتولاها النشاط الزراعي الخاص بمعونة الدولة لضمان الامن الغذائي للعراق .

فضلاً عن توسيع فكرة المجمعات السكنية وفق المبادئ نفسها ، مما يقتضي دعم نشاط شركات القطاع الخاص والابتعاد عن النشاط الفردي في تنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى .

### النشاط التمويلي

ينصرف الرأي في هذا الجانب الى اهمية تفعيل مصارف التنمية الحكومية ( الاختصاصية ) في العراق وتحويل مهامها من مصارف شاملة الى مصارف اختصاصية حقاً وعلى وفق الاهداف الاساسية التي أنشأت عليها تلك المصارف في بادئ الامر ، ونوصي بما يأتي :



أ - يتولى برنامج اعادة هيكلة المصارف الحكومية مهمة تكييف اوضاع المصارف الاختصاصية ( الصناعي ، الزراعي ، العقاري ) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة الى القطاع الخاص وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث السماحات ومدد التسديد والفائدة وغيرها .. وفي اطار مبدأ اللاتجزئية في التمويل لانجاح برنامج الدفعة القوية في التنمية .

ب - اعادة هيكل الدعم في الموازنة العامة للدولة واعتماد سلم اولويات لا يغفل النشاط الانتاجي للقطاع الخاص عن طريق اسناد رؤوس اموال المصارف الحكومية الاختصاصية الثلاثة ، شريطة ان لا تتحمل الميزانيات العمومية للمصارف المنوه عنها اية نفقات دعم ، وانما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم اهداف التنمية وضمان العمق المالي للبلاد .

ج - ينبغي ان يتلقى النشاط الاستثماري الخاص في العراق قدرأ من المزايا المالية والاقتصادية والحصانات بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والانظمة والتعليمات السائدة وما يمكن ان يضاف اليها من تحسينات تخدم مناخ الاستثمار الخاص في العراق .

#### **4- استنتاجات ختامية**

ما زالت السوق المصرفية لا تشجع على توفير الحد المقبول من الائتمان الممنوح الى النشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في تنشيط التنمية واعادة الاعمار ومكافحة مظاهر البطالة و الركود الاقتصادي ولاسيما في القطاع الحقيقي الاهلي، بل على العكس فقد استمال الكثير من المصارف على ادوات السياسة النقدية لاستثمار احتياطاتها الفائضة و بنسب بلغت لدى البعض منها 100% من فوائضها في ادوات البنك المركزي العراقي لتحقيق الربح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة . كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائضها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة السنوية ، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الادوات المتوافرة قبل ان يتم رفع متطلبات الاحتياطي الألزامي الى نسبة 75% من اجمالي الودائع الحكومية. موضحين انه على الرغم من ذلك فان ودائع الحكومة المركزية قد بلغت حتى نيسان 2008 حوالي 16 ترليون دينار من اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ 29 ترليون دينار .

لقد ادى مثل هذا الاتجاه لدى المصارف وأستمرار رغبتها في تعظيم الارباح من خلال ميلان استثماراتها و الناجمة عن فوائضها النقدية نحو أدوات السياسة النقدية المتاحة لمواجهة السيولة والسيطرة على مناسبتها العالية، الى اضعاف عمليات الوساطة المالية، التي مازالت تؤشرها ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاضمها على الائتمان المصرفي الممنوح، وان مثل هذا الامر قد اخذ يتعارض مع الهدف الثاني للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في النظام المالي ( اى رفع قدرة الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز المالي، وخفض مستوى الانتشار بين الفائدة الدائنة والمدينة التي تزيد حالياً" على 8 نقاط كما ذكرنا ذلك سابقاً" ) .

في ضوء ما تقدم ، فإن البنك المركزي العراقي قد يعمل وفق استراتيجيته في السياسة النقدية على :

أ- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لالوجه البطالة والركود الاقتصادي . مما يقتضي رفع العمق المالي للبلاد .

ب- والاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر الاشارات السعرية التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم ، وتحقيق أطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين.

لذا، فان رقماً مستهدفاً للتضخم لابد من تحديده مشتركاً والذي سيكون حتماً عند مستوى الكسر او الحد الطبيعي المقبول للتضخم وفي نطاق المرتبة العشرية الواحدة ، قد يفرض على السياسات الاخرى سواء المالية او الاستثمارية او التجارية الالتزام به بما يحقق التنسيق الكافي مع السياسة النقدية حتى يمكن تكييف وسائل وادوات العمليات النقدية التي يمارسها البنك المركزي لخفض التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة وهو الاساس الذي يحقق التناسق والانسجام في وحدة السياسة الاقتصادية لبلوغ اهدافها في النمو والاستقرار .

د . مظهر محمد صالح قاسم  
مستشار البنك المركزي العراقي  
و عضو مجلس ادارته

المرافقات // جداول وبيانات

**جدول رقم (١)**  
**رؤوس الاموال المصارف العراقية وفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق**  
**للفترة عام ٢٠٠٤ ولغاية نيسان ٢٠٠٨**  
**( مليون دينار )**

Share to the total	2008 نيسان	2007	2006	2005	2004	التفاصيل	
المفترض ان يكون	500,000	25,000	10,000	10,000	4,000	الرافدين	1
	400,000	2,000	2,000	2,000	2,000	الرشيد	2
	600	600	600	600	600	الزراعي التعاوني	3
	25,000	25,000	25,000	10,000	1,000	الصناعي	4
	1,100	1,100	1,100	1,100	1,100	العقاري	5
	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	العراق	6
	115,512	160,864	140,861	140,861	140,861	بنك التجارة	7
50.79	1,043,212	215,564	180,561	165,561	150,561	مجموع المصارف الحكومية	
	52,973	52,973	52,973	52,973	5,280	بغداد	8
	60,000	60,000	60,000	60,000	10,000	العراقي التجاري	9
	55,000	55,000	55,000	50,000	10,500	البصرة	10
	31,000	31,000	27,000	15,000	7,500	الشرق الاوسط	11
	29,750	29,750	29,750	25,000	5,760	الاستثمار	12
	10,000	10,000	10,000	10,000	10,000	المتحد للاستثمار	13
	25,000	25,000	25,000	25,000	1,144	الاهلي العراقي	14
	50,000	50,000	25,000	25,000	1,600	الانتمان العراقي	15
	25,000	20,020	10,000	1,000	1,000	الاقتصاد	16
	50,000	50,000	50,000	25,000	2,400	دار السلام	17
	30,000	30,000	30,000	30,000	6,300	بابل	18
	25,126	21,180	16,810	16,810	6,000	سومر	19
	51,000	51,000	31,000	24,000	2,500	الوركاء	20
	25,000	22,344	22,344	10,300	4,120	الخليج	21
	25,000	25,000	20,000	20,000	10,000	الموصل	22
	100,000	100,000	25,000	10,000	1,250	الشمال	23
	16,000	16,000	16,000	16,000	1,777	الاتحاد العراقي	24
	30,000	25,000	25,000	-	-	مصرف اشور	25
	55,000	55,000	55,000	-	-	مصرف منصور	26
	25,000	25,000				التعاون الاقليمي	27
	56,500	56,500		-	-	عبر العراق	28
40.28	827,349	810,767	585,877	416,083	87,131	مجموع المصارف الاهلية	
	25,596	25,596	25,596	25,596	4,550	الاسلامي	28
	8,000	8,000	2,000	1,491	1,362	ايلاف	29
	25,000	25,000				البلاد الاسلامي	30
	25,000	25,000				دجلة والفرات	31
	25,000	25,000				الوطني الاسلامي	32
	25,000					الهدى	33
	50,000	50,000	50,000	50,000	-	كوردستان	34
8.94	183,596	158,596	77,596	77,087	5,912	مجموع المصارف الاسلامية	
						المؤسسة العربية المصرفية	35
						ميلي ايران	36
						زارات التركي	37
-	-		-	-	-	مجموع فروع المصارف الاجنبية*	
	2,054,157	1,184,927	844,034	658,731	243,604	المجموع الكلي	

جدول رقم (٢)

اسماء المصارف العراقية الأهلية ورؤوس اموالها والجهات الأجنبية المشاركة معها ونسبة

التسلسل	اسم المصرف العراقي	الجهة الأجنبية المشاركة	راس المال /بالملايين	نسبة المشاركة
1	التجاري العراقي	البنك الأهلي المتحد/البحريني	60000	49%
2	دار السلام للاستثمار	HSBC	25000	70%
3	الأنتمان العراقي	الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	25000	75% 10%
4	الأهلي العراقي	بنك الصادرات والتمويل الاردني	25000	49%
5	بغداد	شركة العراق القابضة وبنك الخليج المتحد البحراني	52973	39,1% 9,9%
6	المنصور للاستثمار	من ضمن مؤسسيتها بنك قطر الوطني	55000	23,20%
7	التعاون الأقليمي للتنمية والاستثمار	من ضمن مؤسسي المصرف الزراعي الأيراني/اقتصاد نوين الأيراني /	25000	65% , 9,9%

اسماء فروع المصارف الاجنبية في العراق

1	المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية) فرع العراق			
2	المصرف الزراعي التركي (زرات) فرع العراق			
3	بنك ملي ايران (فرع العراق)			
4	بنك بيبيلوس اللبناني(فرع العراق)			

جدول رقم (٣)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع

DEPOSITS WITH COMMERCIAL BANKS BY DEPOSTOR AND TYPE  
( Million ID)

End Of Period	2008					2007	2006	2005	2004	2003	آخر الفترة
	مايس May	نيسان Apr	أذار Mar	شباط Feb	كانون الثاني Jan.						
<b>Central Govt.</b>	<b>16,293,406</b>	<b>15,917,908</b>	<b>14,095,463</b>	<b>14,149,589</b>	<b>14,455,032</b>	<b>14,084,774</b>	<b>9,593,382</b>	<b>5,955,286</b>	<b>3,774,953</b>	<b>1,087,259</b>	الحكومة المركزية
Demand	16,194,825	15,824,666	14,002,903	14,057,649	14,363,588	13,993,824	9,532,238	5,890,077	3,707,978	1,040,468	جارية
Saving	3,285	3,285	3,285	3,285	3,285	3,285	3,285	3,870	3,915	3,992	توفير
Time	95,296	89,957	89,275	88,655	88,159	87,665	57,859	61,339	63,060	42,799	ثابتة
<b>Public Institutions</b>	<b>3,385,027</b>	<b>2,923,199</b>	<b>2,800,179</b>	<b>2,633,651</b>	<b>2,880,696</b>	<b>2,701,614</b>	<b>2,583,664</b>	<b>1,124,792</b>	<b>1,413,517</b>	<b>1,097,747</b>	المؤسسات العامة
Demand	3,307,932	2,849,427	2,725,114	2,557,100	2,806,582	2,510,900	2,380,659	1,059,842	1,355,277	1,041,587	جارية
Saving	242	242	238	242	242	243	242	238	279	1,037	توفير
Time	76,853	73,530	74,827	76,309	73,872	190,471	202,763	64,712	57,961	55,123	ثابتة
<b>Private Sector</b>	<b>8,378,422</b>	<b>10,066,325</b>	<b>8,935,718</b>	<b>9,067,084</b>	<b>11,060,534</b>	<b>10,972,499</b>	<b>4,751,249</b>	<b>3,689,917</b>	<b>3,431,339</b>	<b>2,133,666</b>	القطاع الخاص
Demand	4,825,883	6,583,058	5,614,480	5,837,751	8,000,214	8,055,112	2,764,668	1,925,623	2,157,393	1,019,703	جارية
Saving	3,157,391	3,050,321	2,967,674	2,893,280	2,752,992	2,643,491	1,729,922	1,537,689	1,131,434	1,033,595	توفير
Time	395,148	432,946	353,564	336,053	307,328	273,896	256,659	226,605	142,512	80,368	ثابتة
<b>Total Deposits</b>	<b>28,056,855</b>	<b>28,907,432</b>	<b>25,831,360</b>	<b>25,850,324</b>	<b>28,396,262</b>	<b>27,758,887</b>	<b>16,928,295</b>	<b>10,769,995</b>	<b>8,619,809</b>	<b>4,318,672</b>	اجمالي الودائع

**جدول رقم (٤)**  
**رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية**  
**CREDIT EXTENDED BY COMMERCIAL BANKS**  
**( Million ID)**

End Of Period	2008					2007	2006	2005	2004	2003	آخر الفترة
	مايس May	نيسان Apr.	أذار Mar.	شباط Feb.	كانون الثاني Jan.						
<b>Central Govt.</b>	<b>43,415</b>	<b>35,914</b>	<b>32,771</b>	<b>31,371</b>	<b>35,796</b>	<b>16,595</b>	<b>24,445</b>	<b>135,754</b>	<b>14,070</b>	<b>15,862</b>	الحكومة المركزية
Overdrafts	7,629	7,642	7,655	7,594	7,600	-298	12,106	122,198	2,913	2,696	المكشوف
Discounted Bills	13,686	7,914	8,036	7,510	3,553	4,407	5,389	1,910	3,295	5,239	الأوراق التجارية المخصومة
Loans & Advances	22,100	20,358	17,080	16,267	24,643	12,486	6,950	11,646	7,862	<b>7,927</b>	القروض والسلف
<b>Public Institutions</b>	<b>577,488</b>	<b>1,007,021</b>	<b>988,201</b>	<b>530,944</b>	<b>1,030,500</b>	<b>1,054,992</b>	<b>759,439</b>	<b>631,409</b>	<b>190,336</b>	<b>208,850</b>	المؤسسات العامة
Overdraft	291,871	291,987	280,262	314,278	823,841	833,727	707,510	584,537	178,971	172,076	المكشوف
Discounted Bills	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الأوراق التجارية المخصومة
Loans & Advances	285,617	715,034	707,939	216,666	206,659	221,265	51,929	46,872	11,365	36,774	القروض والسلف
<b>Private Sector</b>	<b>2,748,307</b>	<b>2,608,202</b>	<b>2,812,941</b>	<b>2,548,582</b>	<b>2,428,788</b>	<b>2,387,433</b>	<b>1,881,014</b>	<b>950,287</b>	<b>620,267</b>	<b>396,418</b>	القطاع الخاص
Overdrafts	664,317	596,942	672,266	675,684	542,984	502,880	436,890	216,417	115,855	95,764	المكشوف
Discounted Bills	60,792	57,778	59,567	56,615	54,755	61,206	64,143	67,355	37,901	37,649	الأوراق التجارية المخصومة
Loans & Advances	2,023,198	1,953,482	2,081,108	1,816,283	1,831,049	1,823,347	1,379,981	666,515	466,511	263,005	القروض والسلف
<b>Total</b>	<b>3,369,210</b>	<b>3,651,137</b>	<b>3,833,913</b>	<b>3,110,897</b>	<b>3,495,084</b>	<b>3,459,020</b>	<b>2,664,898</b>	<b>1,717,450</b>	<b>824,673</b>	<b>621,130</b>	المجموع

جدول رقم (٥)  
موجودات المصارف التجارية العاملة في العراق

( مليون دينار عراقي )

Total Assets for Commercial Banks	
3,191,193	2002
33,795,126	*2003
165,366,762	*2004
206,756,953	*2005
245,160,639	*2006
267,013,431	*2007
272,529,269	May /2008

ملاحظة\*

المبالغ العالية منذ عام ٢٠٠٣ ناجمة عن فروقات تقييم العملة الاجنبية على وفق اسعار السوق  
السوق بعد ان تم التخلي عن سعر الصرف الرسمي اضافة الى زيادة عدد المصارف  
التجارية .